

في الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية

د. سحر حنفي محمود إسماعيل

قسم الاقتصاد والمالية العامة/ كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية (مصر)

تاريخ الاستلام: 2022/10/10 : تاريخ القبول: 2022/11/10 : تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

طبقاً لصندوق النقد الدولي، يشكل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة البالغ 22,7 تريليون دولار 24% من الناتج العالمي بأسعار الصرف في السوق، و 21% تقريباً من الناتج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية. كما يعد أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم. وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للسلع، وثالث أكبر دولة مصدرة، على الرغم من أن نسبة الصادرات للفرد الواحد منخفضة نسبياً. ويعد الاقتصاد الأمريكي ما بعد صناعي حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 67,8% من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعد من القوى الصناعية الكبرى. تعد تجارة الجملة والتجزئة أكثر الأنشطة التجارية انتشاراً من حيث صافي الدخل الذي تجلبه. وهي من الرواد عالمياً في تصنيع المنتجات الكيماوية. كما أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وتعد أكبر مستورد له. كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للذرة، وفول الصويا. وتعد بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار. نحن إذن، وباختصار، أمام اقتصاد أقوى دولة في العالم! فكيف نشأت هذه القوة تاريخياً؟ وكيف نمت وتطورت حتى طغت على العالم المعاصر بأسره؟ وما هي أدوات وآليات تلك القوة المسيطرة؟ وما هو موقفنا نحن شعوب بلدان الجنوب، بصفة خاصة العالم العربي، من تلك السيطرة؟ هذا ما يحاول ذلك النص الإجابة عنه.

Sommaire

Selon le Fonds monétaire international, le produit intérieur brut (PIB) des États-Unis de 22,700 milliards de dollars constitue 24 % du produit mondial brut aux taux de change du marché et plus de 21 % du produit mondial brut à parité de pouvoir d'achat. L'économie américaine est post-industrielle puisque le secteur des services contribue à 67,8 % du PIB, mais les États-Unis sont toujours considérés comme une puissance industrielle majeure. Les États-Unis sont la nation la plus puissante et la plus innovante sur le plan technologique, en particulier dans les domaines de l'intelligence artificielle, des ordinateurs, des produits pharmaceutiques et des équipements médicaux, aérospatiaux et militaires. L'économie du pays est alimentée par des ressources naturelles abondantes, une infrastructure bien développée et une productivité élevée. Le dollar américain est la monnaie la plus utilisée dans les transactions internationales et la

¹ المؤلف للمرسلة: د. سحر حنفي محمود إسماعيل. الإجمالي:

première monnaie de réserve au monde, soutenue par son économie, son armée, le système du pétrodollar et son eurodollar lié et le grand marché des bons du Trésor américain. Plusieurs pays l'utilisent comme monnaie officielle et dans d'autres, c'est la monnaie de facto. La Bourse de New York est la plus grande bourse du monde en termes de capitalisation boursière et de volume d'échanges. Alors que son économie a atteint un niveau de développement post-industriel, les États-Unis restent une puissance industrielle. Il a un État-providence plus petit et redistribue moins de revenus par l'action du gouvernement que la plupart des autres pays à revenu élevé. Bref, nous sommes face à l'économie du pays le plus puissant du monde! Comment cette force est-elle née historiquement? ET comment a-t-il grandi et s'est-il développé jusqu'à éclipser l'ensemble du monde contemporain? Quels sont les outils et les mécanismes de ce pouvoir de contrôle? ET quelle est notre position, les peuples des pays du tiers monde, en particulier du monde arabe, face à cette domination? C'est ce à quoi ce texte tente de répondre.

أولاً: ميراث التركة الاستعمارية

إن تكوين الوعي بالتكوين التاريخي لهيمنة الولايات المتحدة، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية،... إلخ يجب أن يتم من خلال وعي ملازم بالتكوين التاريخي للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي¹ هذا التكوين التاريخي الذي تم من خلال التواطؤ بين الرأسمال التجاري (عقب تبلوره الطبقي في غرب أوروبا بصفة خاصة) وبين السلطة المعبرة عن فكرة الدولة القومية الشاعية إلى تحطيم الاصطفائية التي تفض عليها غمط الإنتاج الإقطاعي الآخذ في التحلل (مع ظاهرة تنفيذ/ تأجير الأرض)، والمتجهة نحو الانسلاخ عن الجسد اللاتيني، وذلك حتى أواخر القرن السابع عشر، ثم توسع الرأسمال الصناعي، حتى أوائل القرن الثامن عشر، الذي تزامن مع هيمنة غمط الإنتاج الرأسمالي المعاصر في طريقه إلى خلق الشوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل² والتغلغل في هياكل المجتمعات المختلفة مشكلاً بذلك دول الاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور. فأضحت دول متقدمة، وأمسّت أخرى متخلفة.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية يشرع الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر في استكمال تكوينه من خلال مؤسسات دولية (صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة) تعمل على ترسيخ تبعية البلدان المنهوبة للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي، من خلال:

- فتح أسواق الأجزاء المتخلفة لتصرف الإنتاج، بل والنقد، الفائض.
- إغراق الأجزاء المتخلفة في فخ المديونية الدولية، وبالتالي نهب ثروات البلدان الأشد فقراً سواء عبر هذه الديون أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ بالإضافة إلى تصدير التضخم.
- ومن ثم: فرض سياسات للتنمية يكون انشغالها الأساسي تعبئة الموارد الوطنية لصالح الدائنين والمستثمرين الأجانب. وحين يتم التركيز، وبشكل مامشي، على التصنيع فإنما يكون ذلك بفرض الإنتاج للتصدير من أجل النقد الأجنبي؛ الذي يُعاد تصديره إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي.
- توجيه الأجزاء المتخلفة نحو التعديل الجذري لتشريعاتها المعوقة لحرية الشوق.

- إعادة هيكلة اقتصادات الأجزاء المتخلفة على نحو خدمي يُفقد تلك الأجزاء الشروط الموضوعية لتحديد إنتاجها الاجتماعي؛ فتظل معتمدة على الخارج في إنتاجها؛ فاقدة القدرة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

يجب هنا الوعي، وصولاً لطبيعة الهيمنة الأمريكية، وهي هيمنة اقتصادية في المقام الأول، بالكيفية التاريخية التي تبلور من خلالها التاريخ النقدي للهيمنة الأمريكية في القرن التاسع عشر³، بعد سلسلة متصلة من العلاقات الجدلية بين القوى الأوروبية المتصارعة (هولندا، وإنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبروسيا، والدولة العثمانية) وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى التي خرج منها الاقتصاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة رأسمالية في العالم، يزيد مجموع أرصدها الذهبية عن مجموع الأرصدة الذهبية التي تملكها روسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وكان الحرب لم تفعل شيئاً سوى تحريك التراكم، أي نقل ثروات أمريكا اللاتينية (وغيرها من المستعمرات بوجه عام) من أوروبا إلى الولايات المتحدة. هنا ينبغي الوعي بالظرف التاريخي الذي تمكن الذهب من خلاله من إرساء منظومة الأمان المعبر عنها بعملات وطنية مختلفة نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم وفي ظل ظروف إنتاجية يميزها التغير المستمر.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداءً من تداوله كنفود في داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً والذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدولية: الاقتصاد البريطاني. وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالمي، وهي هيمنة استمدتها من تفوق الإنتاجية النسبية للعمل عمناً ومدى، وبفضل هذه الهيمنة يصبح الجنيه الإسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني.⁴

وهكذا نحل هيمنة رأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي محل سلطة الدولة على الصعيد القومي، وتمكن هذه الهيمنة عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدولية، سواء كانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب.⁵

ويكون من الطبيعي عند انتقال الهيمنة من رأسمال قومي إلى رأسمال قومي آخر أن تراث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية حالة بذلك محل عملة الرأسمال الذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وذلك هو ما حدث في فترة الحربين العالميتين عندما فقد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (تاركاً الاقتصاد الدولي كي يُقَسَّم عدة كتل نقدية)؛ فقد ظهر الرأسمال الأمريكي كي يفرض هيمنته (وارثاً التركة الاستعمارية من أوروبا)، ولكي تأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التي تفرض جميع تبعاتها في الفترة التالية للحرب.⁶

ثانياً: معالم النظام العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة

من المهم للغاية تكوين الوعي الناقد بمعالم النظام العالمي المعاصر في ضوء الوعي بالدور المركزي والهوري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم بأسره عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلقد قادت الولايات المتحدة العالم على الصعيد القانوني (الأمم المتحدة)، والنقدي والمالي (الصندوق والبنك الدوليين)⁷، والتجاري (اتفاقيات التجارة)، ولو اقتصرنا؛ لدواعي الإنجاز والتركيز، على معالجة المبادئ (المعلنة)⁸ للتنظيم المالي والنقدي، الذي تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكننا القول بأن أهداف البنك الدولي كما وردت في المادة الثانية من الاتفاقية التي أنشأتها تتمثل فيما يلي:

أ: المساعدة في تعمير وتنمية الدول الأعضاء به، وذلك عن طريق تسهيل استثمار الرأسمال فيها. وإعادة بناء اقتصاداتها.

- ب: المساعدة في تطوير الموارد والإمكانيات الإنتاجية في البلاد المتخلفة وتشجيع التنمية فيها.
- ج: تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق ضمان القروض المقدمة منها أو المساهمة في تلك القروض والاستثمارات الأجنبية غير الحكومية وتمويل المشروعات الإنتاجية بشروط ملائمة.
- د: العمل على تحقيق التوازن لميزان المدفوعات في الدول الأعضاء بتشجيع تنمية الموارد الإنتاجية لتلك الدول وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية.
- هـ: التنظيم بين القروض التي يقدمها البنك وبين القروض التي يضمنها والمقدمة من مصادر أخرى لتحديد الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً. ويمكننا إيجاز مهام البنك الدولي في أمرين: أولهما: تقديم ضمان القروض على الصعيد العالمي. ثانيهما: تقديم المساعدات الفنية للدول المدينة. وبالنسبة للقروض فيشترط الآتي:
- (1) موافقة الدولة التي اقترضت البنك من أسواقها، والدولة التي يقدم القرض بعملتها.
 - (2) يمنح البنك قروضاً متوسطة وطويلة الأجل تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات من تاريخ عقد القرض وتصل إلى 25 سنة بالنسبة للمشروعات المتعلقة بإقامة معدات رأسمالية تستخدم في الأغراض الإنتاجية.
 - (3) يجب أن لا يتجاوز جملة ما يقدمه البنك من قروض و ضمانات نسبة الـ 100% من قيمه رأسماله.
 - (4) يحدد البنك معدّل فائدته على الاقتراض وفقاً للمعدل الذي يدفعه البنك نفسه للاقتراض وقت عرض القرض فضلاً عن 1% عمولة سنوية. ويبلغ معدّل الفائدة في الوقت الراهن 7,5% تقريباً من إجمالي المبلغ الذي ينفق فعلاً على المشروع.

أما الشروط المتطلبه في المشروع: فهي:

- (1) يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية وانمالية على حد سواء، وتقضي الاتفاقية المنشئة للبنك بأن المشروعات التي يقوم بتمويلها يجب أن تكون مشروعات إنتاجية في نطاق التعمير والتنمية.
- (2) يجب أن يكون المشروع محدد ومعين بالذات، ويقدم القرض وفقاً لظروف كل مشروع على حدة.
- (3) يجب أن يتمتع المشروع بأولوية متقدمة في خطط التنمية للدولة طالبة المساعدة.
- (4) يهتم البنك بالمشروعات التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

أما صندوق النقد الدولي، فقد انشئ بموجب ذات الاتفاقية التي أنشئ بها البنك الدولي. وقد ترتب على وجود مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية، واشنطن، بجوار مقر البنك الدولي، ارتباط توجّههما ارتباطاً منهجياً. وإذا كان البنك الدولي يعد أحد أهم مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي. فإن دور الصندوق لا يقل أهمية. خاصّة وأنه قد عهد إليه بمهمة استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات بين الدول والإسهام، كما يجري الإدعاء، في إقامة نظام نقدي دولي مستقر وقادر على تشجيع التوسع في التجارة الدولية ومعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعات الدول.⁹ وأصبح الصندوق والبنك الدولي يمثلان ثنائياً مشتركاً لما اصطلح على تسميته "الإصلاح الاقتصادي"، منذ بداية الثمانيات خاصّة بالنسبة للأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

ويمكننا، وفقاً لنص المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق، حصر أهداف الصندوق في النقاط التالية، وهي الأهداف المعلنة بطبيعة الحال:

- (1) تشجيع التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في المجال النقدي.

(2) تشجيع النمو المتوازن في مجال التجارة الدوليّة لرفع مستوى الدخل وتنمية الموارد الإنتاجيّة للدول الأعضاء.

(3) العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف.

(4) إلغاء القيود الجمركية والتنظيميّة التي تعيق حركة التجارة الدوليّة.

(5) تحقيق الاستقرار النقدي بين الدول الأعضاء عن طريق معالجة الاختلالات التي قد تصيب موازين مدفوعاتها

والعمل على تقصير أمدّها والتخفيف من مداها.

وتعد المهمة الرئيسية للصندوق هي مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها بوضع العملات المختلفة التي لدى الصندوق تحت تصرف الدول التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها في المدى القصير أو المدى المتوسط.

وتتمثل آلية صندوق النقد الدوليّ عند القيام بدوره في مجال المساعدات النقدية على اتباع سياسة تحرير الاقتصاد القومي وأبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصاديّة وترك الحرية لقوى الشوق أو تقوية دور الدولة لدعم حركة قوى الشوق.

ويقدم الصندوق قروضه التمهيدية لمدة قصيرة تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات بعد أن يقوم بدراسة الأوضاع الاقتصاديّة للدولة المقترضة ويتأكد من أن الإصلاح المزمع إجرائه يسمح لها بسداد ديونها وإعادة القروض وفوائدها خلال المدة المحددة.

ولكن، ونظراً لقصر مدة سداد القرض فإن الدول المدينة لا تستطيع تحقيق الإصلاح الاقتصاديّ المتفق عليه أو تحقيق النمو المطلوب لأن معظم الدول المدينة تعاني من اختلالات هيكلية عميقة في نظامها الاقتصاديّ، وتحتاج إلى قروض أكثر تيسيراً لتحقيق الإصلاح الاقتصاديّ المطلوب وبالتالي فإن هذه الدول قد تعجز حتى عن سداد القروض وأن قامت بسدادها فإنها تسدها بقروض أخرى.¹⁰

وبوجه عام يمكن القول بأن آلية الصندوق تمثل في أن يطلب من الدول اتباع سياسة تحرير الاقتصاد القومي وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والدوليّ وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الإنتاجي والحياة الاقتصادية باعتبار أن هذا التدخل يمثل عائقاً أمام حركة التجارة الدوليّة وإضعاف لقوى الشوق التي يمكن أن تتأثر بتدخل الدولة ودعمها لبعض السلع المحليّة في مواجهة السلع المستوردة.

كما يطلب الصندوق من الدولة طالية المساعدة أن تقوم بتحرير الأسعار في الدّاخل وإلغاء الدعم وتعديل الأسعار الداخليّة لتناسب مع الأسعار العالمية وعدم تدخل الدولة في سوق العمل وعدم الالتزام بتشغيل الخريجين باعتبار أن ذلك يمثل المزيد من الأعباء على موازنة الدولة وزيادة، غير مبررة، في الإنفاق ويتبع الصندوق هذه السياسة مع الدول كافة التي تطلب مساعدته على الرغم من وجود فروقات شاسعة بين الدول من الناحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ثالثاً: حقيقة السياسات المتبعة بقيادة الولايات المتحدة

وإجمالاً يمكننا تلخيص الأفكار المركزيّة التي يعتنقها البنك والصندوق الدوليّين في الآتي:

(1) الأهمية الارتكازية التي تعطى للنقود والسياسة النقدية في تفسير سير النظام الاقتصاديّ.

(2) جميع الأزمات الاقتصاديّة في البلدان النامية هي مشاكل نقدية لحسب.

(3) يأتي مكافحة التضخم النقديّ على قمة انشغال السياسة الاقتصاديّة.

(4) تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتصنيف المشروعات المملوكة للدولة، وبيع تلك المشروعات للقطاع الخاص. مع الانسحاب الكامل للدولة من مجال الخدمات العامة تاركة إياها، كلياً أو جزئياً، للقطاع الخاص.

(5) الرفض القاطع لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخمي.

(6) حل البطالة من خلال تخفيض مستويات الأجور، مع وجوب إلغاء الدعم العيني، وتقليص إعانات البطالة بل إلغائها، وتجميع دور نقابات العمال، بل والوصول إلى درجة المطالبة بحلها!

(7) رفع لواء الحرية الاقتصادية، والمناداة بلا هوادة بالرجوع إلى عالم آدم سميث، العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتحكم في أموره يد خافية تنسق بين كل شيء، وتوفر الهارمونية للنظام الاقتصادي.¹¹

رابعاً: ذريعة من أجل خرق أحكام القانون الدولي العام

ومن المهم هنا إبراز أهم مظاهر تدخل الصندوق في أدق الشؤون الداخلية للدول المدينة، وبالتالي تكوين الوعي بالدور الذي تؤديه الولايات المتحدة في قيادة العالم سراً وعلانية. ويمكننا تحديد تلك المظاهر في ثلاثة أوجه أساسية: التدخل في السياسات الاقتصادية، وفي منظومة الأمان الداخلية، وفي نوعية الهيكل الاقتصادي.

(1) من أهم (شروط) صندوق النقد الدولي هو أن تقوم الدولة طالبة المساعدة باتخاذ إجراءات تضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلي يتوافقان مع الأهداف العامة التي حدتها السلطات في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات. وهنا تبرز في توصية/ روثية البرنامج ضرورة الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب والعمل على رفع قيمة حصيلتها، وإلغاء الدعم السلمي، وزيادة أسعار البيع لمنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية، مع رفع أسعار الطاقة.

ورغم أن أحداً لا يختلف حول ضرورة علاج العجز بالموازنة العامة للدولة وتصحيح أوضاع القطاع العام كإجراءات هامة في تحسين الأداء الاقتصادي بتلك الدول، إلا أن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه الصندوق في هذا الخصوص هو ضرورة إجراء تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، باعتباره القطاع الأكثر في توزيع وتخصيص الموارد وقيادة عملية التنمية، من وجهة نظر الصندوق المتبني لأفكار النيوكلاسيك والتقديرين منهم على وجه التحديد، ولذا، فإن أهم ما ينشغل به الصندوق هنا هو إلزام الحكومة بالتقيد بحد أقصى للتوسع الإجمالي للالتزام والقروض التي تقدمها البنوك للحكومة وللقطاع العام، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في الاقتراض. أما كيف يستخدم القطاع الخاص تلك القروض، وهل يستخدمها في إنتاج ما هو ضروري ويلزم لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير، أم أنه يبددها في وجود استثمارية طفيلية وكمالية، لا تنفع ولا طائل من ورائها... فذلك أمور لا يهتم بها الصندوق، المهم، وفقاً لتعاليم التقديرين، هو تحويل الموارد بشكل متزايد للقطاع الخاص مهما كانت اتجاهات استثماره.

(2) من (الشروط) الهامة والجوهرية كذلك التي يشترطها الصندوق لمنح الدول النامية مساعدات هو أن تقوم الدولة طالبة المساعدة باتخاذ إجراءات تضمن التأثير في توزيع وتخصيص الموارد، بحيث ينتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وفي حجم السلع المتاحة للتصدير أو المنتجة كبديل للواردات. وفي هذه الإجراءات يقترح خبراء الصندوق تخفيض الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تحتاج إلى فترات إنشاء طويلة وإنفاق استثماري ضخم، والتركيز على المشروعات سريعة العائد. وعموماً، فإن أهم ما يرد في برامج التكيف في هذا الشأن يتمثل في أمرين جوهريين هما: إشكالية الأسعار المحلية، وإشكالية سعر الصرف وللمعاملات الخارجية.

(أولاً) إشكالية الأسعار المحلية: ويرى الصندوق، ومع البنك الدولي، ضرورة، وذلك كشرط، تغيير سياسات التسعير ونظم الأسعار، والاقتراب من النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب. وهنا يطالب الصندوق، ومع البنك الدولي، بضرورة رفع الدعم المقدم للفلاحين لقاء منتجاتهم القابلة للتصدير، وبصفة خاصة تلك السلع التي حافظت الحكومة لفترات طويلة على مستوى أسعارها بشكل منخفض أكثر من اللازم عن السعر العالمي. حيث أدت هذه السياسة، ضمن عوامل أخرى، إلى تخفيض المنتجين لإنتاجهم، وبذلك تناقصت حصيلة الدولة من العملات الأجنبية. ونفس هذا المطلب يصر عليه الصندوق بالنسبة لأسعار الطاقة، وأسعار منتجات القطاع العام والخدمات الحكومية. ويضاف هنا أيضاً مسألة رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

(ثانياً) إشكالية سعر الصرف والمعاملات الخارجية: كذلك يصر الصندوق إصراراً بالغاً على ضرورة إجراء تخفيض في سعر الصرف للعملة المحلية! مع إلغاء القيود المفروضة على المعاملات الخارجية. وإذا كان غالبية المواطنين تضار من عملية التخفيض تلك، ومن تحرير التجارة الخارجية، إلا أن المستفيدين من وراء ذلك هم المشتغلون بالتصدير، محليون كانوا أم أجانب، وكل من يحصل على دخل بالعملة الأجنبية، فضلاً عن تجار العملة. وهؤلاء في الواقع هم السند الاجتماعي الذي يستند إليه الصندوق، ومع البنك الدولي، في تحرير هذه السياسات.

(3) يمثل الوجه الثالث من أوجه التدخل الشافر من قبل الصندوق، ومع البنك الدولي، في صميم الشؤون الاقتصادية الداخلية للبلدان النامية في (اشتراطه) قيام الدول طالبة المساعدة، أو حتى إعادة جدولة ديونها، بتحويل هيكل إنتاجها القومي نحو التصدير. وذلك مطلب بديهي. ذلك أن تنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال ما يدره من نقد أجنبي، تسديد الديون التي اقترضها البلد النامي، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي، من خلال استراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد.

وفي هذا الشأن تتكامل توصيات الصندوق مع توصيات البنك الدولي بصدد السياسات التي (بشروطها) مثل: ضرورة الترحيب بالاستثمارات الأجنبية التي ستعمل في قطاع التصدير، وحفزها للمجيء من خلال مظلة المزايا الضريبية والحماية من التأميم أو المصادرة وتوفير الحرية لها في تحويل أرباحها للخارج! والسماح لها بالمشاركة في ملكية المشروعات المحلية، مع القطاع العام أو القطاع الخاص، وأن تناح لها إمكانية الاقتراض من سوق النقد المحلي... إلخ.¹²

خامساً: نظام أمريكي عالمي جديد

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن انتصرت على صعيد الاقتصاد العالمي، وأصبحت عملتها الوطنية سيادة العملات الدولية، لم تنتظر قيام نظام عالمي جديد، بل سعت إلى صنع هذا النظام الذي تريده¹³، وذلك وفق رؤية استراتيجية كونية تهدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمل على منع ظهور قوة عظمى منافسة، وإعادة ترتيب العالم بما يخدم مصالحها، لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على كثير من الوسائل والآليات والمنطلقات لصياغة النظام العالمي الجديد بما يضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

المنطلقات السياسية: فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف آليات سياسية عدة للانطلاق نحو صنع النظام العالمي الذي تريده، من أهمها:

- الاستفادة من ضعف منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل ما بين 22% و25% من ميزانية المنظمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، وتكريس هيمنتها على النظام العالمي الجديد. من خلال توافر غطاء من الشرعية الدولية في الأنشطة العسكرية والعقوبات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية.

- الضغط المستمر على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للاستجابة للتوجهات الأمريكية مع إيجاد المبررات والأدلة الحقيقي منها والزائف.

- استمالة الدول الصديقة والحليفة بتقديم الدعم والمساندة بأشكالها المختلفة، ما دام يصب في مصلحة القوة العظمى وهيمنتها. وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقات مع القوى الدولية، خاصة الاتحاد الأوروبي، واليابان والهند، لضمان التزامها بالتوجهات الأمريكية العالمية.

- يرى بعض الخبراء أن انتصار الديمقراطيات وانتشارها عالمياً لا يعود إلى رغبة الأنظمة السياسية في تبني القيم والمبادئ الديمقراطية والاهتمام بحقوق المرأة، ولكن لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي ذاتها دولة ديمقراطية ليبرالية، فأصبحت نموذجاً يحتذى به، كما أن انتشار الديمقراطيات عالمياً لم يحدث إلا بالدعم والتأثير الأمريكيين.¹⁴

المنطلقات العسكرية¹⁵: نتيجة لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بتفوقها العسكري، حيث تبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2021 نحو 750 مليار دولار، من أهمها:

- انتشار القواعد العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة، وامتلاك قدرات صاروخية استراتيجية عابرة للقارات، مع انفرادها بتوافر قدرات عالمية للنقل الاستراتيجي العسكري إلى أي مكان في العالم. هذا بالإضافة إلى صعوبة مجازاة أي دولة في العالم لحجم الاتفاق العسكري الأمريكي، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على خوض أي حرب من ناحية، ويدفع بقية دول العالم إلى الهيبة من القوة العسكرية الأمريكية من ناحية أخرى.

- تنوع تركيبة القوة العسكرية الأمريكية، بما يمكنها من خوض أي نوع من الحروب الحديثة، ومواجهة التهديدات التقليدية. يُضاف إلى ذلك توافر إمكانية إدارة العمليات العسكرية عن بعد بما يقلل خسائرها البشرية والمادية.

- الاستفادة من تفكك حلف وارسو وسقوطه، بالعمل على حلف شمال الأطلسي كإحدى أذرع الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي فرض ضرورة مد مظلة الحلف لتشمل دولاً أخرى في شرق أوروبا على حساب روسيا، مثل سلوفاكيا وإستونيا ورومانيا والتشيك والمجر، ثم توسع الحلف ضمن صيغة شراكة وتعاون مع بعض دول الشرق الأوسط ضمن مبادرة إسطنبول، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.¹⁶

- ممارسة جميع الأساليب في سبيل فرض الهيمنة والإبقاء على الأنظمة السياسية الموالية لها.¹⁷

المنطلقات الاقتصادية: ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها فاعل مركزي في الاقتصاد العالمي، بما تملكه من قدرات على التصنيع والإنتاج والتصدير، وهي تسهم بنحو 30% تقريباً من حجم هذا الاقتصاد، لذلك، فإن هناك العديد من المنطلقات الاقتصادية لتحافظ على هيمنتها على النظام العالمي الجديد وتكريس دورها فيه، من أهمها:

- فرض سيطرتها على منظومة النقد العالمي، والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر ومن خلال تفويضها في هاتين المؤسساتين شروطاً ومعايير للانضمام إلى المنظمة بحيث لا تنضم الدول الأخرى إليها إلا بعد استيفاء هذه الشروط والمعايير. أضف إلى ذلك الإشراف المباشر على منظمة

التجارة العالمية، وتيسير عملها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي، مثل السيطرة على التجارة العالمية، والتحكم في مفاوضات انضمام قوى كبرى مثل الصين وروسيا إلى المنظمة، وتوجيه هذه المفاوضات وفقاً للمصالح الأمريكية. **المنطلقات الثقافية والتقنية:** كثير من المؤشرات تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم دول العالم كلها في المجال التقني، ومن أهم المنطلقات في هذا الصدد:

- ابتداءً من هيمنة الولايات المتحدة على الإعلام على الصعيد العالمي، وبالتالي امتلاك القدرة على خلق الوعي العالمي، وبعد أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا، وتلقت منها التركة الاستعمارية المحملة بكل ما هو دموي وممحي، قامت بتهميش واختراق أوروبا ثقافياً، وليس اقتصادياً وسياسياً فحسب، فلقد سعت الولايات المتحدة، وبكل قوة من أجل نشر معايير الثقافة الأمريكية وقيمها وأسلوب الحياة والسلوك الأمريكي على جميع الشعوب، مثل انتشار الملابس بتصميماتها الأمريكية، وقيام بعض مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية، مثل مركز كارنيجي في قطر، بتقييد الشباب حول قيم الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وحماية الحريات... إلخ. وأضيف إلى ذلك ترويج القيم السياسية للنموذج الليبرالي الأمريكي في المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية الغربية، واحترام الحريات.¹⁸

سادساً: موقف بلدان الجنوب من الهيمنة الأمريكية

كما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم المعاصر، تمارس تلك الهيمنة على عالمنا العربي بوصفه أحد الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وهي تملك إسقاط الأنظمة التي ترى الولايات المتحدة أنها أدت دورها التاريخي بالنسبة لها ولم تعد ذات فائدة مرجوة. وحيث لا يحتاج إسقاط النظام القديم سوى قرار من البيت الأبيض وعطية محكمة من الـ CIA. وما الربيع العربي عنا ببعيد. والواقع يؤكد أن تلك الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة والسيطرة التي تحكمها على عالمنا العربي الذي يعج بالقواعد العسكرية الأمريكية بصفة خاصة في الخليج العربي الذي يستمد أمنه من تلك القواعد، ويتم استنزاف موارده من قبل مصانع السلاح الأمريكية بوجه خاص، لعل الواقع يؤكد أن هذه الهيمنة وتلك السيطرة سيقعان طالما ظل العالم العربي في تلك الحالة من التخلف المزمن التي تبرز من خلال الاعتماد في تحديد إنتاجه الاجتماعي على الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة، ولن يمكن الحديث عن رفض تلك الهيمنة وهذه السيطرة المفروضة فرضاً على عالمنا العربي إلا ابتداءً من تنمية مستقلة معتمدة على الذات. فبدون تلك التنمية المعتمدة على الذات سنظل خاضعين لشروطٍ محمفةٍ تملأ علينا وعلى أجيالٍ قادمة نتحمل أمامها المسؤولية التاريخية كاملةً.

خاتمة

بالأرقام والإحصاءات والحقائق التي تشكلت على أرض الواقع، يمكن القول، وبوضوح، أن عالمنا منذ انقراض الإمبراطورية الرومانية، بكل جبروتها، لم يعرف دولة تضاهي في القوة والظلم الولايات المتحدة الأمريكية، فهي منذ تلقيها التركة الاستعمارية الأوروبية وهي تقود العالم المعاصر بكل ثقة؛ وتعلم أن قوتها التي تستمدتها من قوة اقتصادها على الصعيد العالمي والخدمي والتقني، تجعل بقية دول العالم تابعة لها بأشكال مختلفة من التبعية ودرجات متفاوتة. وما أن تولت الولايات المتحدة قيادة العالم، إلا وانتقل مركز الثقل الحضاري من أوروبا التي سادت العالم الحديث إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي راحت تفرض ثقافتها وأيديولوجيتها على العالم المعاصر من خلال أدواتها وأذرعها التنظيمية على الصعيد الدولي، ولأن الثقافة الأمريكية تركز في الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد عملت جاهدة على إعادة

هيكله العالم المعاصر وإعادة تشكيل المجتمعات وفقاً لثقافتها وقد نجحت في ذلك أما نجاح. وسوف تظل الولايات المتحدة تمارس هيمنتها كقائد أوجد للعالم دون منازع بما يفرضه ذلك من جور وطمع وحروب بالوكالة... إلخ، حتى تنهض دول الجنوب نخصة حقيقية، دون شعارات خوفاء، نخصة تتخذ من التنمية المستقلة المعتمدة على الذات نقطة انطلاق لا تحيد عنها أبداً.

الهوامش والحواشي

(1) على سبيل المثال، انظر:

A. Emmanuel, **Unequal Exchange: A Study of Imperialism of Trade** (New York: Monthly Review Press, 1972).

Samir Amin & J. Saigal, **L'échange inégal et la loi de la valeur: la fin d'un débat** (Paris: Éditions Anthropos - IDEP, 1973).

Rosa Luxemburg, **The Accumulation of Capital**. London: Rutledge and Kegan 1963.

Ludwig von Mises, **Economic Policy: Thoughts for Today and Tomorrow**, Third Edition (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2006), p.18.

(2) يمكن القول بأن التقسيم الدولي للعمل يتلخص في أن تخصص بلدان في الربح وتخصص بلدان أخرى في الخسارة؛ وقد كان وطننا العربي منذ الأزمنة البعيدة وقد أنشأ الغزاة أسنانهم في حنجرته، نموذجاً للبلدان التي تخصص في الخسارة. فلم نزل نواصل تلبية احتياجات السوق العالمية بوصفنا مصدراً للنفط، والحديد، والنحاس، وكل ما يلزم البلدان للتقدمية من أجل تحديد إنتاجها الاجتماعي. ولعل الحديث عن أسعار عادله لهذه الموارد في الوقت الحاضر هو من مفاهيم القرون الوسطى؛ فنحن الآن في ذروة حقبة التجارة الحرة، وبقدر ما تزداد الحرية المتاحة أمام الأعمال بقدر ما يصبح من الضروري إنشاء المزيد من السجون من أجل من يضارون من جراء تلك الأعمال، فالكامل يعمل لصالح، ومن أجل السوق، الخارجية المسيطره؛ وهي التي تحقق شلالات من الأرباح تفيض من القروض والاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الداخلية الخاضعة لها، ونحن، في بلدان الجنوب، من يحصل التخلف والمزيد من التبعية. للمزيد من التفصيل، انظر: مقالنا: الوطن العربي كقريسة، الحوار لشندن - العدد: 5898 - 2018/6/9.

(3) للمزيد من التفصيل، انظر:

محمد حامد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمنة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص124.

رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، 191. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987.

محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، ط6 (تونس: دار المقدمة، 2021)، ص231.

بول هازار، أزمة الضمير الأوروبي (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص213.

كرين برتن، أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي، ترجمة: محمود محمود (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1965)، الفصل العاشر.

(4) محمد حامد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمنة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص124.

محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، المصدر

(5) انظر: دوبدار، المصدر نفسه، ص 126.

(6) انظر: دوبدار، المصدر نفسه، ص 127.

(7) للمزيد من التفصيل، انظر:

L Williams **International Monetary Plans after Bretton Woods**, Foreign Affairs, VOI 23(1944-1945), p 39 et seq Clement R. **The World Bank , Constitution and -function-s**, Journal of the Institute of b Bankers, vol 89 ,August 1968, p 375 Richard J H **International Economic Institutions** , London 1970, p 93 Ko-var- 'R' **les regale s applicable aux relations entre pays en voie de development**, p 299 Altng von Gensau **the Lome convention and a new inter. Economic order**, 1977, p 116 William B weather, JR and keith davis, **human resources and personal management**, NEW YORK MCGRAW HILL BOOK Co , 1989 Broches sella. **inter bank for reconstructions and development. foreign development lending**, 1971, p. 86 Koeing L **assistance technique ET les operations de Pré-investissement de la Banque Mondiale Finances ET Developpment**, Revue, 1967, P 234 -235 Mateeki .B E: **Establishment of the International finance corporation**, a case study, International Organization Revue V X (1956) pp 261 - 274

(8) سرى بعد قليل كيف تناقص تلك المبادئ، المعلة مع ما يجري عملاً على أرض الواقع!

(9) من الجدير بالذكر أن الموارد المائية للصندوق تقوم على أساس نظام الحصص لدول الأعضاء التي تتحدد وفقاً لمعايير مختلفة؛ من بينها وضع الدولة في الاقتصاد العالمي وحجم التجارة الدولية والسائح القومي لكل دولة. ويعد تقدير الحصص كل خمس سنوات. ويتوقف مدى قدرتها على الالتجاء إلى الصندوق للاقتراض على حجم الحصة التي تقدمها الدولة. كما يتوقف على قدر هذه الحصة القدرة التصويتية في مجلس إدارة الصندوق؛ حيث تقوم كل دولة عضو بإبداء حصتها في الصندوق بما يعادل 25% منها ذهب أو 10% من أصولها الرسمية وباقي الحصة يتم إيداعها في شكل عملة محلية. ويمكن لأي دولة عضو أن تشتري من الصندوق عملات أخرى مقابل عملتها المحلية في حدود 25% من قيمة حصتها السوية بشرط ألا تتجاوز عملية الشراء 200% من قيمة حصتها من العملة المحلية لدى الصندوق.

(10) "إن الرأسمالية العالمية قد استعنت هدد الحالة المستيرية التي حدثت في الإقراض لبلاد المتحللة لكي تخفف، بقدر الإمكان، من رمتها الكسادية، ذلك أن تلك القروض الضخمة التي اسابت إلى البلاد المتحللة المدية قد أدت إلى زيادة صادرات السلع العداية والاستهلاكية والمصعة من الدول الداعة إلى تلك البلاد، حيث أن الجزء الأعظم من تلك القروض كان مقيداً، أي مشروطاً بشراء سلع وخدمات من الدول المانحة. وبذلك ساعدت تلك القروض على التخفيف من حدة البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية وتقليل معدل التضخم بالبلاد الرأسمالية. وعليه، نستطيع أن نقرر، أنه لولا تلك القروض لكات عمليات الترددي التي حدثت في تراكم الرأسمال والنشاط الاقتصادي بالبلاد الداعة، أشد حطوره مما بلغته بالفعل". رمري زكي، أزمة القروض الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)، ص 21. وهو ما يتأكد بتقرير الشمال والجنوب: برنامج من أجل اسقاء. تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التسمية الدولية برئاسة بيني رانت. ترجمة الصندوق الكويتي للتسمية الاقتصادية، والصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت 1981، ص 204. وراجع:

William R. Clemé **International Debt, Systematic Risk and Policy Response** (Washington: Institute for International Economics, 1999), p 54-9.

بمزيد من التفصيل: رمزي ركي، أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)، رمزي ركي، القروض الخارجية وآثارها على الحظوظ الإنسانية بالبلاد العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1984.

(11) للمزيد من التفصيل عن هذا الاتجاه، انظر:

L. Moss, **The Economics of Ludwig von Mises Toward a Critical Reappraisal**, (Kansas City: Sheed and Ward, Inc., 1976) E. Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc., 1976) James Buchanan, **Cost and Choice An Inquiry in Economic Theory** (Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc. NY: The Foundation for Economic Education, 1999) O. Driscoll Gerald, **Economics as A Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc., 1977) Beyond **Neoclassical Economics Heterodox Approaches to Economic Theory**, Ed. Fred E. Foldvary (Cheltenham: Edward Elgar Publishing-Lund, 1996) Klaus H. Hennings, **The Austrian Theory of Value and Capital Studies in the Life and Work of Eugen von Böhm-Bawerk** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing-Lund, 1997) Samuelson and D. Nordhaus, **Economics** (New York: McGraw-Hill Companies 2005) R. G. Lipsey and P. N. Courant, **Economics** (New York: Addison-Wesley, 1999) Milton Friedman, **Capitalism and Freedom**, University of Chicago Press, Chicago, 1962 M. Friedman, **Adam Smith's Relevance for today**, in Challenge, March-April, 1977, pp. 6-12 David Friedman, **The Machinery of Freedom**, (Harper & Row, New York, 1973)

(12) في هذا الشأن يمكن الاكتفاء بثلاث حالات كارثية، تمت جميعها برعاية أمريكية كاملة، حالة رواندا، وحالة الهند، وحالة بحلاديش أولاً: حالة رواندا: وصل بنك الدولي إلى رواندا في نوفمبر 1988 لاستعراض برنامج المصروفات العامة في رواندا. ووضعت سلسلة من اتصالات بعية لإعادة رواندا إلى طريق النمو الاقتصادي المستدام. وعرضت بعثة البنك الدولي على الحكومة خيارات السياسة أمام البلاد في شكل سيناريوهين. السيناريو الأول المسمى "دون تغيير استراتيجي" يعرض خيار بقاء نظام تخطيط الدولة القديم في حين كان السيناريو الثاني المسمى "مع التغيير الاستراتيجي" يقوم على إصلاح الاقتصاد الكلي، والانتقال إلى سياسات السوق الحرة. وبعد عدة عمليات محاكاة اقتصادية دقيقة لتأثيرات النتائج السياسية المحتملة استخلص البنك الدولي، بقدر من التأمل، أنه إذا اعتمدت رواندا السيناريو الثاني، فستزيد مستويات الاستهلاك زيادة ملحوظة فيما بين 1989 و 1993 إلى جانب انتعاش الاستثمار وتحسين ميران المدفوعات. كما أثارت "المحاكاة" إلى أداء تصديري إيجابي ومستويات أدنى كثيراً من المديونية الخارجية. وتتوقف هذه النتائج على التنفيذ السريع للوصفة المعتادة وهي تحرير التجارة وتخفيض سعر العملة، إلى جانب إلغاء كل المعونات لمرعاة والتصفية التدريجية للموظفين المدنيين، والإسراع في خصخصة مشات الدولة، واعتماد السيناريو الثاني مع التغيير الاستراتيجي" ولم يكن أمام الحكومة خيار آخر، ونفذ تخفيض يبلغ 50% لسعر الفريك الرواندي في نوفمبر 1990 بعد ستة أسابيع محب من عمرو جيش اللجنة الوطنية الرواندية المتمردون أوعده. وكان المقصود من تخفيض سعر العملة هو زيادة صادرات البن. وصور للرأي العام باعتباره وسيلة لإصلاح اقتصاد دمرته حرب. وليس مما يثير الدهشة أن نتائج مضادة

تماماً هي التي تحققت، مما أدى إلى تعاقب محنة الحرب الأهلية، من وضع الاستقرار النسبي للأسعار أسهم هبوط الفريك الفريك الرواندي في إطلاق التضخم وانحيار الدحول الحقيقية. وبعد بضعة أيام من تخفيض سعر العملة أعلنت زيادات كبيرة في أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وزاد مؤشر الأسعار الاستهلاكية من 1% في عام 1989 إلى 19.2% في عام 1991. وتدهور وضع ميزان المدفوعات تدهوراً شديداً، وزاد الدين الخارجي القائم، الذي كان قد تصاعد بالفعل في عام 1985، بسبب 34% فيما بين عامي 1989 و 1993. ودبت القوصى في جوار الدولة الإداري، ودفعت مشآت الدولة إلى الإفلاس، ونهارت الخدمات العامة، تحت وطأة تدابير التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي. ورغم إقامة "شبكة أمان اجتماعي" حصصها المأخوذة لدمج في القطاعات الاجتماعية، فقد رادت بشدة بسبب سوء التغذية الحادة بين الأطفال، وراد عدد حالات الملاريا المسجلة بسبب 21% في العام الذي أعقب اعتماد برنامج صندوق النقد الدولي، وذلك إلى حد كبير نتيجة عدم توافر الأدوية المعتادة للملاريا في مراكز الصحة العامة. وأدى فرض رسوم مدرسية في المدارس الابتدائية إلى انخفاض شديد في نسبة الالتحاق بالمدارس. وبلغت الأزمة الاقتصادية دروتها حين اقتنع المزارعون الروانديون 300000 شجرة من غرم الأسعار المحلية المتزايدة حمدت لحكومة سعر البن في المزرعة عند مستواه في عام 1989 (125 فرنك للكيلو) بمقتضى أحكام اتفقها مع مؤسسات برتون وودر. ولم يكن مسموحاً للحكومة (بمقتضى قرص السك الدولي) أن تحوّل موارد الدولة إلى صندوق التسوية وفي يونيو 1992، أمر صندوق النقد الدولي بإجراء تخفيض جديد لسعر العملة، مما أدى، في ذروة الحرب الأهلية، إلى مزيد من تصاعد أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وهبط إنتاج البن بسبب 25% أخرى في عام واحد. ونتيجة الإفراط في زراعة أشجار البن نقصت، بشكل متزايد، الأراضي المتاحة لإنتاج الأغذية، ولكن لم يكن من اليسير أن يتحول الفلاحون ثانية إلى المحاصيل الغذائية. كان الدخل القدي الضئيل المتحقق من البن قد تآكل، ولكن لم يعد هناك شيء يمكن الاعتماد عليه، ولم تكن العائدات النقدية من البن غير كافية لشراء الأغذية فحسب بل أن أسعار المدخلات الزراعية قد ارتفعت بشدة وأصبح العوائد النقدية من البن غير كافية. وارتدت أزمة اقتصاد البن على إنتاج المواد الغذائية التقليدية، مما أدى إلى انخفاض شديد جداً في إنتاج تلك المواد الغذائية. في الوقت نفسه تحلّت تعاويذ الإفراط والإدجار التي كانت تقدم الإلتصاف لصغار الفلاحين. وفصلاً عن ذلك؛ فمع تحرير التجارة وإطلاق أسواق الحبوب كما أوصت مؤسسات برتون وودر كانت الواردات الغذائية الرئيسية والمعمونة الغذائية من البلاد المتقدمة تدحل رواندا ومعها رعمة الأسواق المحلية. كذلك، ونتيجة لتدابير التقشف وانخفاض رواتب الموظفين المدنيين (وهي الصيغة التي شترط السك تقليصها) شاع جو من عدم الأمان العام الذي غلّى في عام 1992. وقد وثقت مصمة الأغذية والزراعة (الفاو) جيداً خطورة الوضع لرراعي، وحدرت من وجود جماعة واسعة في الأجزاء الجنوبية وكان قرار تخفيض سعر العملة، وفقاً لطلب صندوق النقد الدولي، قد صدر بالفعل في 17 سبتمبر 1990، قبل شوب المبارعات، في اجتماعات ربيعة المستوى عقدت في واشطن بين صندوق النقد الدولي وبعثة برئاسة نيجوريزوا وزير المالية الرواندي، وأعطى الصوء الأحصر؛ ومنذ أوائل أكتوبر في اللحظة التي بدأ فيها القتال، جاءت ملايين الدولارات مما يسمى "مساعدة ميزان المدفوعات" (من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف) نصت في حرائ السك المركزي. وخصصت هذه الأموال التي يديرها السك المركزي (من جانب المأخوذة للواردات اسلمية. ولكن يلبو مرجحاً أن حصنة كبيرة من هذه "القروض سريعة الدفع" قد حولها النظام (وبمختلف أجهته السياسية) إلى شراء العتاد العسكري من جنوب أفريقيا ومصر وأوروبا الشرقية. وإلى جانب ذلك فقد استعقت القوات المسلحة بين يوم وليلة منذ أكتوبر 1990 من 5000 رجل إلى 40000 رجل، مما تطلب بالحنه (في ظل ظروف ميزانية التقشف) تدفقاً كبيراً

من الأموال الخارجية وجاء المهدون لحدد أساساً من صفوف العاطلين في المدن الذين تضخمت أعدادهم كثيراً منذ انهيار سوق الـ 1989. كما اجتذب آلاف الجاهلين والشباب الخاملين إلى الميليشيات المدنية المسئولة عن التدريب. ومكس جزء من مشروعات الأسلحة القوات المسلحة من تنظيم رجال الميليشيات وتسيبهم. وبشكل عام، فقد بداية معارك (التي توافقت رسمياً مع تخفيض سعر العملة والتدفقات الأولى من الأموال الجديدة) في أكتوبر 1990، بلغت قيمة المدفوعات 260 مليون دولار أمريكي، مع قدر كبير من الإسهامات الثابتة من فرنسا وألمانيا وبلجيكا والجماعة الأوروبية والولايات المتحدة. وإذا كانت القروض الجديدة قد أسهمت في تحرير الأموال لدفع خدمة الدين فضلاً عن تجهيز القوات المسلحة فإن الشواهد توحى بأن جانباً كبيراً من مساعدات المانحين لم يستخدم على نحو إنتاجي أو يوجه إلى تقديم الإعانة في المناطق التي أصابها المجاعات. وحذير بالذكر أن البنك الدولي (من خلال رابطة التنمية الدولية التابعة له وإميسرة للقروض) قد أمر في عام 1992. مخصصة مشاة الكتروجرار المملوكة للدولة. وكان معروفاً أن توجه حصة المخصصة إلى خدمة الدين. وبمقتضى اتفاق قرض اشترك في تمويله بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية الفرنسي كان معروفاً أن تتلقى السلطات الروندية في المقابل (بعد تلبية المشروطيات) مبلغاً متواضعاً هو 39 مليون دولار أمريكي يمكن أن ينفق بحرية على الواردات السلعية كما شملت المخصصة التي نفذت في قلب الحرب الأهلية عمليات فصل للمعادين وارتفاعاً مباشراً في سعر الكهرباء مما زاد في شل مرافق العامة في الحضر. ونفذت عمليات مخصصة مماثلة لرواندا، وهي شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة والتابعة لوزرة النقل والمواصلات في سبتمبر 1993. وراجع البنك الدولي بعناية برنامج الاستثمار العام الروندي. وبعد فحص مذكرات المشاريع أوصى ببيع أكثر من نصف مشاريع الاستثمار العام في البلاد. وفي مجال الزراعة طلب البنك الدولي بتخفيض كبير في استثمارات الدولة، بما في ذلك التدخل عن برنامج استصلاح أراضي المستعمرات الداخلية التي كانت الحكومة قد بدأتها؛ استجابة لسقوص شديد في الأراضي الصالحة للزراعة (واعتبره البنك الدولي غير مرجح). وفي القطاعات الاجتماعية اقترح البنك الدولي ما سمي (برنامج الأولويات) بمقتضى شبكة الأمان الاجتماعي القائم على زيادة الكفاءة، و(تخفيف العبء المالي على الحكومة) عن طريق اقتضاء رسوم مستخدمين، وتسريح المدرسين وعمال الصحة، وحصة الصحة والتغذية.

ثانياً: حالة الهند: لم تكن الكفاءة التي قدمها صندوق النقد الدولي للحكومة حزب المؤتمر برئاسة ب. ف. ناراسيمها في عام 1991 تشير لدى الوهلة الأولى إلى انهيار اقتصادي كبير وتحلل للمجتمع المدني شيء مما حدث في كثير من البلدان التي أصابها الديون في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، والتي تخصص (للعلاج بالصدمة) على يد صندوق النقد الدولي. وفي حين أن الهند لم تعان تضخماً زائداً، ولا انهياراً في سوق عملاتها الأجنبية، فقد كان الأثر الاجتماعي في بلد يضم 900 مليون نسمة مدمراً: ففي الهند أثر برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ في يوليو 1991 تأثيراً مباشراً على معيشة مئات الملايين من الناس، وصهرت شواهد على جوع مرمن منتشر وفقير اجتماعي بشأ مباشرة عن تدابير الاقتصاد الكلي ابتداءً من توصيات/شروط صندوق النقد الدولي. وقد تحرك برنامج صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي في الهند مع سقوط حكومة جاناتا دال التي يرأسها ف. ب. س. في عام 1990، وبعيداً راجيف غاندي أثناء الحملة الانتخابية في عام 1991، واضطرت الحكومة إلى أن تنقل جواً نحو 47 طناً من الذهب إلى حرائر بنك إنجلترا "ودفعة تأمين" لتلبية اشتراطات الدائنين الدوليين وكان هدف اتفاق صندوق النقد الدولي الذي بعد ذلك بقليل هو في أفضل الأحوال إعطاء مهلة قصيرة لالتقاط الأنفاس مع وجود دين يزيد عن 80 مليار دولار أمريكي، لم تكن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (التي حصصت أصلاً بسداد الدائنين الدوليين) تكاد توفر الأموال اللازمة لتمويل ستة أشهر من

خدمة الدين. وكانت "المجراحة الاقتصادية" التي أوصى بها صندوق النقد الدولي بمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة تلزم الحكومة الهندية بتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية (بما فيها المعونات للمواد الغذائية) وبيع المنشآت العامة الأكثر ربحاً (سعر جيد) إلى بيوت الأعمال الكبيرة والرأسمال الأجنبي. وشملت تدابير الإصلاح الأخرى إغلاق عدد كبير جداً مما سمي "المنشآت العامة المريضة"، وتحرير التجارة، وحرية دخول الرأسمال الأجنبي، فضلاً عن إصلاحات كبيرة في المؤسسات المصرفية والمالية والهيكل الضريبي، بل والتعليمي واستهدف اتفاق قرض صندوق النقد الدولي، إلى جانب قرض التكيف الهيكلي الذي قدمه البنك الدولي ووقع في ديسمبر 1991 (والذي ظلت محتوياته وشروطه سرّاً من أسرار الدولة العليا) مساعدة الهند على تخفيف مصاعب ميزان المدفوعات، وتقليل عجز المالية العامة، وتلطيف الضغوط التضخمية. غير أن حزمة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي أدت إلى نتائج مضادة تماماً: فقد دفعت الاقتصاد إلى ركود تضخمي (زاد سعر الأرز بأكثر من 50% في الشهور التي أعقبت تدابير عام 1991 الاقتصادية) وزادت أزمة ميزان المدفوعات (نتيجة زيادة تكلفة المواد الأولية المستوردة وتدفق الواردات لدعم الاستهلاك الترتي) فضلاً عن هذا فقد دفع تحرير التجارة، مصحوباً بضغط القوة الشرائية الداخلية وحرية الرأسمال الأجنبي، عدداً كبيراً من المنتجين المحليين إلى الإفلاس. أقيم صندوق التحديد الوطني في يوليو 1991. ولم توفر شبكة الأمان الاجتماعي التي صممها مستشارو البنك الدولي ووجهت إلى ما يسمى بالمجموعات المحرومة تعويضاً كافياً لما يقدر بأربعة إلى ثمانية ملايين من عمال القطاعين العام والخاص (من بين قوة عمل منظمة تبلغ 26 مليوناً) الذين سرحوا نتيجة البرنامج، واستهدف صندوق التحديد الوطني رشوة المعارضة النقاية. فقد كان مفروضاً تسريح ما يقرب من ثلث العمال في صناعة النسيج، والذبول التدريجي لجانب كبير من صناعة السيارات والصناعات الهندسية مع دخول الرأسمال الأجنبي، وإقامة للمشاريع المشتركة. وبدلاً من توسيع قوانين العمل لتحمي العمال العرضيين والموسميين اقترح برنامج صندوق النقد الدولي "مساعدة الفقراء" بنبذ قوانين العمل كلياً، دون النظر للأثر الاجتماعي الواسع للسياسات الاقتصادية الجديدة على العمال الزراعيين والحرفيين والمنشآت الصغيرة، فأكثر من 70% من الأسر الريفية في الهند مزارعون هامشيون أو عمال زراعيون معدومون، يمثلون ما يزيد عن 400 مليون نسمة. وبالتالي أخذ ملايين العمال الزراعيين المعدمين يسحقون تحت وطأة السياسة الاقتصادية الجديدة لماغوهان سنغ وزير للمالية التي جاءت تنفيذاً حرفياً ودقيقاً لتعليمات الصندوق والبنك الدوليين! أوصى صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، كذلك، بإلغاء تشريع الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن عدم ربط الدخول بالأسعار. وأسهم تحرير سوق العمل المقترح في تعزيز العلاقات الاجتماعية الاستبدادية، وبهذا أضفى المشروعية على عمالة الأطفال والاستغلال العبودي، طالما خضع سوق العمل، وبالتالي الأجر وظروف العمل الأخرى، إلى قوانين العرض والطلب. ومع وجود الحركات الانفصالية النشطة في كشمير والبنجاب وأسام، والاضطرابات في إقليم أمريستار، أسهم، وبفاعلية، الدواء الاقتصادي الذي قدمه صندوق النقد الدولي/البنك الدولي في زيادة الاستقطاب الاجتماعي. وأدت إجراءات التقشف التي فرضها المانحون إلى تفاقم التوترات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبشكل أعم أسهم البرنامج الاقتصادي في تأجيج الصراعات في أرجاء المجتمع الهندي. ثالثاً: حالة بنجلاديش: في 1974 أقرت مؤسسات برتون وودز بقوة مبادرة واشنطن، وفي نفس العام كان داتو بنجلاديش يطالبون بتكوين (كونسرتيوم للمعونة) تحت وصاية البنك الدولي. وفي حين لم يكن برنامج "التكيف الهيكلي" قد بدأ رسمياً بعد؛ فإن الحزمة الاقتصادية لبنجلاديش في منتصف السبعينات كانت تحوي معظم مكوناته الأساسية. بل في العديد من النواحي كانت بنجلاديش "حالة اختبار معلمي". وبلداً يمكن فيه تجربة (التدخل) من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي أعقاب الإطاحة بالشيخ مجيب واغتياله كانت

المساعدات العسكرية الأمريكية المستمرة لبنجلاديش مشروطة، وبشكل معلن، بالتزام البلاد بالشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ لصندوق النقد الدولي. كانت بنجلاديش تحت الإشراف الدائم من جماعة المانحين الدوليين منذ وصول ضياء الرحمن إلى الرئاسة في عام 1975، وكذلك خلال حكم الجنرال حسين محمد إرشاد. وكان جهاز الدولة بأكمله تحت السيطرة القوية للمؤسسات المالية الدولية، ووكالات المعونة. وكان كونسرتيوم المعونة، منذ إنشائه يجتمع سنوياً في باريس. وأقام صندوق النقد الدولي مكتب اتصال في البنك المركزي في العاصمة دكا، ووجد مستشارون للبنك الدولي في معظم الوزارات. كما لعب بنك التنمية الآسيوي الذي تسيطر عليه اليابان دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الاقتصادية لبنجلاديش. ويمكن اجتماع عمل شهري يعقد تحت إشراف مكتب البنك الدولي في دكا مختلف المانحين والوكالات من أن (تنسق) بكفاءة (خارج الوزارات) العناصر الأساسية لسياسة الحكومة الاقتصادية. سيطر كونسرتيوم المعونة على مالية بنجلاديش العامة، غير أن هذه العملية لا تتمثل فحسب في قرض التقشف المالي والتقدي؛ فقد أشرف المانحون مباشرة على تخصيص الأموال، ووضع أولويات التنمية. وفضلاً عن هذا فقد اكتسب البنك الدولي، بمقتضى فرض إدارة الموارد العامة، السيطرة على الميزانية العامة بأسرها، بما فيها توزيع المصروفات العامة بين الوزارات، بل وهيكل الإنفاق في كل وزارة. كما تحكم كونسرتيوم المعونة في إصلاحات النظام المصرفي التي نفذت في ظل حكومة السيدة خالدة ضياء، فصدرت الأوامر بالتسريحات، وأغلقت المنشآت العامة، وشبه العامة. ومنع التقشف المالي الحكومة من تعبئة الموارد الداخلية. كما اشترط كونسرتيوم المعونة إجراء مناقصات دولية بالنسبة لحل مشروعات الاستثمار العام، وتولت شركات البناء والشركات الهندسية الدولية الكبيرة عملية تكوين الرأسمال على حساب المنشآت الوطنية. انظر للمزيد من التفصيل بصدد الحالات الثلاث المذكورة أعلاه: ميشيل تشوسودوفسكي، *عولمة الفقر*، ترجمة محمد مستحير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 6-20. جرمي سيروك، *ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل*، ترجمة فكري لبيب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2002، ص 292، وما بعدها. جان زيجلر، *إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية: الإقطاعيون الجدد*، ترجمة هالة عيسوي، إصدارات سطور الجديدة، القاهرة، 2007. بوجه خاص: الفصل السادس، تقرير منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأغذية والزراعة (1993) و(1994).

(13) انظر: جمال سند السويدي، *آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد* (أبو ظبي، د. ن، 2014)، نعم تشومسكي، *الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية*، ترجمة محمود على عيسى (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، شريف دلاور، *السطو على العالم: التنمية والديموقراطية في قبضة اليمين المتطرف* (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012)، تيري ل. ديل، *استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي*، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، آلان جوكس، *إمبراطورية الفوضى*، ترجمة غازي برو (بيروت: دار الفارابي، 2015)، إيمانويل تود، *ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي* (بيروت: دار الساقي، 2016)، غسان سلامة، *أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها*، ترجمة مصباح الصمد (بيروت: دار النهار، 2016).

(14) انظر: السويدي، المصدر نفسه، ص 341.

(15) التحديث النووي في ميزانية الجيش الأمريكي للعام 2022، والذي يتكلف 27,7 مليار دولار، يشمل: الطائرات حاملة الأسلحة النووية بعيدة المدى بقيمة 3 مليار دولار.

غواصة الصواريخ الباليستية طراز كولومبيا بقيمة 5 مليار دولار.

الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى بقيمة 609 مليون دولار.

الردع الاستراتيجي الأرضي بقيمة 2,6 مليار دولار.

(16) انظر: السويدي، المصدر نفسه، ص 351.

(17) فيشان أمريكا اللاتينية على سبيل المثال؛ فلا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ إعلان مبدأ مونرو في 1823، ذات تاريخ حافل بالأحداث المثيرة، والدموية غالبًا، المتعلقة بتلك القارة، التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملكاً لها، وفي سبيل تأكيد هذا الاعتقاد، قامت الولايات المتحدة برسم العديد من خطط الانقلاب، ودعم الأنظمة الديكتاتورية القمعية، وتمويل الحكومات المتهمه بارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد الإنسانية بزعيم حماية الإنسانية! فلقد احتلت قوات مشاة البحرية الأمريكية نيكاراغوا بين عامي 1912 و 1933 من أجل قمع تمرد يساري! كما قامت الـ CIA بالتخطيط لانقلاب في جواتيمالا في 1954 أطاح برئيس منتخب، وأطلق شرارة حرب أهلية دامت أكثر من ثلاثين سنة خلّفت ورائها نحو ربع مليون قتيل! ومنذ الستينات، أطلقت الـ CIA حملة لإسقاط حكم "كاسترو"! وفي 1973 ساعدت الـ CIA، ومعها كبرى شركات الاتصالات العالمية، على التخطيط لانقلاب آخر في تشيلي وخلع الرئيس "سلفادور أليندي"، وهو أول رئيس وطني منتخب في النصف الغربي للكرة الأرضية، وتم تنصيب الجنرال "بينوشيه" الذي أسس ديكتاتورية دموية قامت بقتل وتعذيب المواطنين، تاركة ورائها آلاف الضحايا! وفي الثمانينات، أيضاً، تدخلت الولايات المتحدة وساندت نظام سفاح السلفادور، الذي ذبح القساوسة والراهبات والمزارعين والمعلمين، وقطع رؤوس الضحايا وعلقها على الأوتاد! ومع حلول التسعينات وبدء انتهاء معظم الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، وإن كان ظاهرياً، فقد توجهت الولايات المتحدة نحو تمويل المعارضة مع تأجيج الفتن، فلقد ضيّقت بعض الوكالات الممولة من الولايات المتحدة، مثل مؤسسة المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ملايين الدولارات إلى فنزويلا بهدف "تعزيز الديمقراطية". ولم تزل تسعى من أجل التخريب في فنزويلا البوليفارية. ويمكننا أن نحمل ونوحز التاريخ الدموي للولايات المتحدة في قارة أمريكا اللاتينية وفقاً للتسلسل الزمني على النحو التالي: غزو نيكاراغوا 1823، ثم بيرو 1825. احتلال تكساس المكسيكية 1846، وكبي تضم نهائياً في أعقاب 1948. تدمير ميناء جاجراي تاون في نيكاراغوا 1854. غزو كولومبيا 1873. التدخل في هايتي 1888، ثم في تشيلي. ثم في نيكاراغوا 1894. الحرب الأمريكية الإسبانية المفتعلة طبقاً لأرجح الأقوال 1898. التدخل في كولومبيا 1901 و 1902. الاستيلاء على ست مدن في هندوراس 1907. دخول المارينز هايتي وقيامهم بالسطو على البنك المركزي سداً لأحد الديون! ثم احتلالها من 1915 وحتى 1934. قصف المكسيك 1916. غزو خليج الخنازير 1961. ضرب الحصار الجوي على كوبا. غزو الدومينيكان 1965، ونشر الأسطول على سواحلها 1978. غزو جرينادا 1983. التدخل في تشيلي 1988. غزو بنما واعتطاف رئيسها 1989. تدعيم الانقلاب على تشافيز في فنزويلا 2012، والتلويح بالتدخل العسكري 2019، ولم تزل الجرائم تتوالى كل ساعة! للمزيد من التفصيل، انظر: محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، المصدر نفسه، ص 325، هامش. إدواردو جاليانو، الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية: تاريخ مضاد، ترجمة بشير السباعي، دار النيل، الاسكندرية، 1994. وفي التأصيل التاريخي للتدخل المستمر، حتى الآن، في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية بخاصة، انظر: نعيم تشومسكي، 501 سنة، الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان (سوريا: دار المدى للثقافة والفنون، 1992) وانظر كذلك:

Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500–1980**, translated by Tom Dickman and Anny Lefebvre: Macmillan press, London, 1988. p19.

(18) انظر: السويدى، المصدر نفسه، ص355.